

واقع تطبيق آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر وتبعاتها على الاقتصاد الوطني The reality of the application of the non-traditional financing mechanism in Algeria and its consequences on the national economy

أ. صالح بضياف

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة 2 الجزائر

تاريخ الاستلام: 2019/09/23 ؛ تاريخ القبول: 2019/10/28 تاريخ النشر : 2019/12/31

ملخص: تهدف الدراسة الى تقييم تبني آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر التي دخلت حيز التنفيذ في أكتوبر 2017م وهو موجه مباشرة لتغطية نفقات الاستثمار بهدف تحقيق التوازنات المالية والاقتصادية وذلك في مدة 5 سنوات كأقصى تقدير، كما اعتمدنا في الدراسة على منهجي الوصف والتحليل للكشف عن مخلفات الآلية خلال الفترة الممتدة ما بين أكتوبر 2017م الى غاية أوت 2019م. فنتج عنها نتائج مخيفة على الاقتصاد الوطني وأبرزها تآكل الاحتياطات الوطنية، تدهور القدرة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم، مع تفشي الفساد المالي، مما يفرض على الهيئات المعنية بضرورة اعادة النظر والبحث عن آليات تمويلية أكثر نجاعة.

الكلمات المفتاح: تمويل غير تقليدي، تقييم، ميزانية الدولة، مؤشرات اقتصادية، الجزائر.

تصنيف JEL: E58؛ H6؛ E51

Abstract: The study aims to evaluate the adoption of the non-traditional financing mechanism in Algeria, which came into force in October 2017 and is directed directly to cover investment expenses with the aim of achieving financial and economic balances within a maximum period of 5 years. During the period from October 2017 to August 2019. It has produced frightening results on the national economy, most notably the erosion of national reserves, the deterioration of purchasing power and the rise in inflation rates, with the spread of financial corruption, imposing on the bodies concerned to review and search for more effective financing mechanisms.

Key words: unconventional finance, assessment, state budget, economic indicators, Algeria.

Résumé: L'étude vise à évaluer l'adoption du mécanisme de financement non traditionnel en Algérie, entré en vigueur en octobre 2017 et visant directement à couvrir les dépenses d'investissement dans le but de réaliser des équilibres financiers et économiques dans un délai maximum de 5 ans. Au cours de la période d'octobre 2017 à août 2019. Elle a eu des résultats effrayants pour l'économie nationale, notamment l'érosion des réserves nationales, la détérioration du pouvoir d'achat et la hausse des taux d'inflation, accompagnée du développement de la corruption financière.

Mots-clés: finance non conventionnelle, évaluation, budget de l'Etat, indicateurs économiques, Algérie.

1-تمهيد:

نموذج التنمية الاقتصادية الذي اعتمد من قبل الحكومة الجزائرية منذ 2001م والمركز أساسا على تحفيز الطلب الكلي وفق النظرية الكينزية وخلق عجز مفتعل لميزانية الدولة والتركيز على انجاز البرامج الاستثمارية للبنى القاعدية والفوقية التي تكون جسر ممدود لخلق الثروة مستقبلا ووصلة اضافية لدعم الاستثمار الخاص وتهيئة المناخ العام للاستثمار، فكانت مخططات برامج الانعاش الاقتصادي لتحفيز النمو، كل ذلك يتطلب توفير الغطاء التمويلي اللازم، فالأرصدة المالية المعتمدة تجاوزت 900 مليار دولار، إلا أن تراجع أسعار البترول في الاسواق العالمية منذ 2014م إلى النصف خلال سداسي فقط واستمرار ذلك الى غاية بداية 2018 مع اعتماد ميزانية الدولة على أكثر من 50 % من الجباية البترولية وأكثر من 96 % من مداخيل البلاد من العملة الصعبة.

فكان لزاما على الحكومة اللجوء الى آلية جديدة لضمان استمرارية تمويل نموذج التنمية المطبق فاختر التمويل غير التقليدي بدل الاستدانة الخارجية كحل بعد تعديل قانون النقد والقرض 90-10 بموجب القانون رقم 17-10 الصادر في 11 أكتوبر 2017 يتم الامر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017، بإدراج المادة 45 مكرر.

الحالة المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري قبل تبني التمويل غير التقليدي كانت تنذر بالخطر وخاصة بعد تهاوي اسعار البترول في البورصات العالمية ومحدودية نجاح سياسية القرض السندي اتخذت خلالها اجراءات تمهيدا للعملية للاستفادة من إيجابيات آلية التمويل غير التقليدي وتفادي تداعياتها السلبية

إشكالية البحث: على ضوء ذلك يمكننا طرح السؤال الجوهرى التالي:

ما جدوى تبني آلية التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة من أكتوبر 2017م إلى غاية أوت 2019م؟

و للإجابة على هذه الإشكالية وجب طرح الأسئلة التالية:

- ✓ واقع الاقتصاد الجزائري قبيل تبني آلية التمويل غير التقليدي ؟.
- ✓ ما المقصود بالتمويل غير التقليدي وتدابير تبنيه في الجزائر؟.
- ✓ ما تبعات تبني آلية التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري؟.
- للإجابة على الاشكالية الرئيسية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:
- ✓ وفقت الحكومة بتبني خيار التمويل غير التقليدي لإنقاذ الاقتصاد الوطني.
- ✓ التمويل غير التقليدي آلية معتمدة في تحريك الاقتصاديات المتطورة وتواكب حركة الاقتصاد الوطني.
- ✓ حققت الجزائر مكاسب معتبرة من خلال تطبيق التمويل غير التقليدي .

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على تجربة الجزائر بتبنيها لآليات التمويل للمحافظة على استمرارية نشاط الدولة وبالتركيز على المجال الاقتصادي بتطبيقها التمويل غير التقليدي كخيار أوجد لها في تلك الفترة.

منهجية للدراسة: للإلمام بجوانب موضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا الموضوع إلى ثلاثة محاور، حيث نستعرض في المحور الأول الحالة المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري قبل تبني التمويل غير التقليدي، أما في المحور الثاني فسنستطرق إلى ماهية التمويل غير التقليدي، أسبابه واجراءات تبنيه في الجزائر، أما في المحور الأخير نحاول أن نبرز تبعات تبني آلية التمويل غير التقليدي من الناحية الاقتصادية وتقييمها مع أهم الدروس الممكنة التي يمكن ان تستفيد منها الجزائر.

2-1- الحالة المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري قبل تبني التمويل غير التقليدي:

تشير أهم الإحصائيات التي تبين الحالة المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري قبل اللجوء إلى اعتماد التمويل غير التقليدي كآلية لاستمرارية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر إلى:

-انخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك على مدار سنتي 2015 و 2016 ، حيث انتقلت من 2731 مليار دينار مع نهاية 2014 إلى 1833 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015 ، لتبلغ 821 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 ، ثم لتسجل 512 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017 ، مما أدى إلى انتعاش السوق البنينة للمصارف التي كانت راكدة في تلك الفترة؛

-استمرار تآكل احتياطي الصرف الجزائري قلل من هامش التصدي للصدمات الخارجية، حيث من المتوقع أن يبلغ قيمة 85,2 مليار دولار مع نهاية سنة 2018 أي ما يعادل 18,8 شهرا من الاستيراد، كما أنه قد يصل إلى 79,7 مليار دولار سنة 2019 (بمعدل 18,4 شهر من الاستيراد) قبل أن يبلغ قيمة 76,2 مليار دولار سنة 2020 (17,8 شهر من الاستيراد) (بنك الجزائر، الحالة المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري ، أبريل 2017، فيفري 2018) ؛

-تسجيل مستويات منخفضة لمتوسط سعر البترول الجزائري السنوي مقارنة بالسعر المرجعي لإعدادات الميزانية حيث تشير إحصائيات منظمة الأوبك إلى أن البترول الجزائري أنهى سنة 2017 بمتوسط 54 دولار، و 44.28 دولار في 2016 مقابل تحديد الحكومة لسعر مرجعي للبترول يقدر بـ 50 دولار في 2017 ، 45 دولار في 2016 هذا ما هدد التوازنات المالية للاقتصاد الوطني وتفاقم الأزمة المالية التي تعيشها البلاد منذ صيف 2014 .

-كما سجلت الجزائر تراجع في عجز الميزان التجاري من 20.13 مليار دولار في 2016 إلى 14.3 مليار دولار في 2017 وهذا ليس راجع لتطور الصادرات الجزائرية وإنما لتقليص رخص الإستيراد خاصة منها رخص استيراد السيارات؛

-عجز ميزانية الدولة قدّر بـ 1567 مليار دينار في 2016 مقابل 795 مليار دينار في 2017 أما عجز الخزينة العمومية بلغ 2245 مليار دينار ما يعادل 12.9 % من إجمالي الناتج الداخلي في 2017 بالإضافة إلى تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري الذي يعتبر من أضعف العملات في إفريقيا، وارتفاع سعر صرفه نحو قيم تاريخية مقابل أهم العملات العالمية خاصة منها اليورو، حيث واحد أورو يساوي حوالي 140 دينار

جزائري في السوق الرسمي مع ضغوطات السوق الموازية على قيمة العملة الوطنية حيث وصلت قيمة وحدة واحدة من اليورو إلى 220 دينار جزائري، هذا ما حتم على بنك الجزائر على عدم اللجوء إلى حل تخفيض قيمة العملة الوطنية أكثر من أجل تخطي الأزمة المالية، وقد تم اللجوء إلى ذلك سابقا لرفع إيراداتها من صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية، مع إثبات العديد من الدراسات فشل مثل هذه السياسات الخاصة بسعر الصرف لاحتواء تداعيات الصدمة البترولية (بودري، 2017، صفحة 138 بتصرف).

2-2- موقف صندوق النقد الدولي من التمويل غير التقليدي المطبق في الجزائر:

صندوق النقد الدولي يوصي بمواصلة تنفيذ التدابير المتخذة مباشرة بعد الصدمة البترولية كترشيد النفقات وفرض معدلات ضريبية جديدة ومرتفعة والتخلي التدريجي للدعم الاجتماعي... الخ، مع الحفاظ على استقلالية بنك الجزائر، والأكد أنه عارض تطبيق هذه الأداة النقدية غير التقليدية نظرا وحسب توقعات خبرائه لتسببها في ارتفاع معدلات التضخم إلى أكثر من 10 % مع فقدان استقلالية البنك المركزي وتداعيات ذلك، إضافة إلى تأثيرات سلبية عديدة حيث توقع صندوق النقد الدولي تسجيل الجزائر لمعدل نمو اقتصادي يقدر بـ 1.5 % في 2018 ، هذا ما يبين نظرته التشاؤمية لهذا النوع من التمويل مع أن الاستقلال المالي للدولة أهم من الاستقلال التنفيذي للبنك المركزي حسب المقاربة السيادية التي تعتمدها الجزائر في مختلف قراراتها الاقتصادية (العشي، 2018، صفحة 261).

2-3- دول رائدة في استخدام أداة التمويل غير التقليدي:

هذه الأداة التي استعملت لأول مرة في اليابان في سنوات التسعينات، استعملت أيضا في الولايات المتحدة الأمريكية (2007) ثم في أوروبا بعد الأزمة المالية العالمية كبريطانيا (2009) واليونان (2012) وحتى فنزويلا (2016)، ولكن يبقى الاختلاف الكبير بين البنى التحتية والفوقية الاقتصادية والمالية والنقدية لاقتصاديات هذه الدول مقارنة بالاقتصاد الجزائري (بطاهر، 2019، صفحة 42 بتصرف).

3- ماهية التمويل غير التقليدي وآلية تبنيه في الجزائر

يمكن تعريف التمويل غير التقليدي بحسب الزاوية التي ينظر منها سواء بطابع قانوني أو طابع اقتصادي والتي تشترك جميعها في العناصر الأساسية له، وعليه يمكننا توضيحه كما يلي:

3-1- تعريف التمويل غير التقليدي من الناحية القانونية:

- التمويل غير التقليدي هو طريقة حديثة للتسيير المالي العمومي ذات الطابع الاستثنائي تقره الحكومة بهدف إعادة التوازن المالي العام دون التفريط في المشاريع التنموية
- التمويل غير التقليدي هو إجراء استثنائي حديث تقوم به الحكومة مقنن بغرض التسوية المالية العامة؛
- التمويل غير التقليدي هو تمويل مباشر للخزينة العمومية من طرف بنك البلد بغية الحفاظ على ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- التمويل غير التقليدي هو عملية شراء مباشرة لسندات الخزينة العمومية من طرف بنك البلد لمدة 5 سنوات مقابل تعهدها بدفع فائدة سنوية (الجريدة الرسمية، المادة 45 مكرر من الامر 03/11، 2017).

3-2- تعريف التمويل غير التقليدي من الناحية الاقتصادية:

التمويل غير التقليدي هو مورد استثنائي لإيرادات الدولة من أجل تمويل نفقاتها طيلة 5 سنوات، بمعنى مبالغ تقرضها بنك البلد للخزينة العمومية وتتعهد بسدادها وسداد فوائدها وفق شروط محددة

التمويل غير التقليدي هو عملية تسيير اقتصادي لمدة 5 سنوات كأقصى حد ويخضع لمعطيات ودراسة اقتصادية من قبل مختصين وستتوجه السلطات العامة تدريجيا سنة بعد سنة للتقليص من قيمة هذا التمويل من طرف البنك المركزي، حتى تتمكن من التسيير وتحقيق التوازن في الميزانية (الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي رقم 86/18 المؤرخ في 2018/03/05، 2018).

3-3- خصائص التمويل غير التقليدي:

من خلال التعريفين المذكورين سابقا يمكننا استنتاج جملة من الخصائص التي تميز التمويل غير التقليدي ممثلة في:

- مبلغ من المال وعادة يكون مبلغ نقدي يدخل الخزينة العمومية عن طريق الحساب الجاري المفتوح لها في بنك البلد
- حديث النشأة: هذه الطريقة بخصائصها الحالية حديثة اقراها ريشارونر وألقيت لطلبة جامعة طوكيو، كما طبقت في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 جراء تداعيات الازمة المالية العالمية "أزمة الرعن العقاري"
- يتم بموجب عقد بين المقرض " بنك الجزائر" وبين المقترض ممثلا في الخزينة العمومية، بحيث يتعهد الدائن بإقراض مبلغ من المال الى المقترض في حين المدين يتعهد برد مبلغ المال مضافا اليه الفوائد السنوية خلال فترة الاتفاق.
- اجراء استثنائي فالتمويل غير التقليدي يعد من الايرادات الائتمانية، فتحتاج الدولة الى تغطية نفقاتها المتزايدة بعد استنفاد كافة ايراداتها العادية، كما انه لا يتصف بالدورية والانتظام وينظر اليه من وجهة نظر الفكر التقليدي بانه مورد غير عادي تلجأ اليه الدولة بصفة استثنائية .
- يقر من قبل الحكومة أو الجهاز التنفيذي ويطبق على أحد هيئاتها كبنك الجزائر
- عملية مقننة بمعنى وجود صيغة تشريعية التي يتم التقرير بموجبها التمويل المباشر للخزينة العمومية والاذن الصريح للبرلمان من خلال تعديل قانون النقد والقرض رقم 01/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والتي بينته المادة 45 مكرر وفق القانون رقم 10/17 المؤرخ في 2017/10/11.
- مدة محددة فوفقا لأحكام المادة 45 مكرر 01 من قانون النقد والقرض فانه محدد بـ 5 سنوات.

- الغاية من التمويل غير التقليدي محددة في قانون اصداره ممثلة في اعادة التوازن للميزانية العامة للدولة أو ميزان المدفوعات للدولة وتغطية العجز في الميزانية.
- وصفة نيوكينزية تقوم على توقع زيادة الطلب على المدى الطويل (الاستثمار والاستهلاك) ولكن في حالة التصلب الهيكلي وعدم تفعيل النسيج المنتج يسرع عملية التضخم (مسييلتي، بن زعمة، و تفرات، 2018، صفحة 4).

3-4- طبيعة التمويل غير التقليدي من الناحيتين

القانونية: هو عملية شراء مباشرة للسندات الحكومية (سندات الخزينة العمومية) من طرف البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة يقبل السندات الحكومية وتعتبر حقا له وتقدم مقابل نقود للخزينة وتعتبر السندات في الوقت الراهن من بين أهم الغطاءات الاصدار النقدي في معظم دول العالم (لطرش، 2005، صفحة 41)، وعليه فالتمويل غير التقليدي قرض عام داخلي مؤقت غير محدد القيمة متوسط وطويل الآجال.

الاقتصادية: عارض الفكر الاقتصادي التقليدي اللجوء الى التمويل غير التقليدي لما يترتب عنه آثار ضارة على الاقتصاد الوطني، غير ان الفكر الاقتصادي الحديث خالفه في الرأي حيث ركز كينز على أهمية زيادة الانفاق العام-باعتباره احد مكونات الانفاق الكلي- في مواجهة انخفاض الكلب وانتشار البطالة، حيث تستطيع الحكومة حسبه تحقيق هذه الزيادة باللجوء للموارد من اقتراض عام واصدار نقدي، وفي هذه الحالة تخلق الحكومة قوة شرائية جديدة في السوق مما ينتج عنه زيادة الطلب وارتفاع مستوى الانتاج والعمالة تبعا لذلك وهذا ما قامت به السلطات الجزائرية مؤخرا (مجدي، 1999، صفحة 90 بتصرف).

3-5- أسباب اللجوء الى التمويل غير التقليدي محدد المدة وغير محدد القيمة: هناك عدة أسباب لهذا التمويل نذكر من بينها:

- التقهقر الرهيب في أسعار النفط (المورد الأول في تمويل الإقتصاد الجزائري وإن كان عرف بعض الارتفاع تبعا لحدوث إعصار أرما؛
- ارتفاع نسبة التضخم؛
- تراجع مداخل صندوق الاستثمار؛
- عدم تحصيل ما يسمى اصطلاحا في لغة الاقتصاد بالمال العائم في السوق السوداء والذي يعد بالملايير؛
- هشاشة قاعدة الاستثمارات الاجنبية وتفضيل المستثمرين الذهاب إلى دول لا تعمل بقاعدة 49% - 51%؛

- تزايد إنخفاض قيمة العملة الوطنية (بطاهر، 2019، صفحة 38).

4- حيثيات التمويل غير التقليدي في الجزائر:

قبل الاعتماد: إضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات، سوف تتمكن الخزينة العمومية من تحصيل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود (التقليدية) التي كان يحددها قانون "النقد والقرض"، كالتالي:

- فيما سبق (تقليدياً)، وفقاً للمادة 46 من قانون "النقد والقرض"، "بنك الجزائر" يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية بأن يفتح لها حساباً جارياً على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، فمثلاً لم يكن باستطاعة الخزينة العمومية اقتراض سوى ما لا يتجاوز 343.5 مليون دينار العام 2017 بناءً على حجم إجمالي الإيرادات للعام 2016، والتي تم رصدها في الميزانية بمبلغ 3435 مليار دينار دون احتساب إيرادات الضرائب النفطية. ولكن مع التعديل الجديد فقد عفيت الخزينة من هذا الشرط، وبات من استطاعتها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر يسراً، وبهذا الاعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي.

- فيما سبق (تقليدياً)، لا يسمح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية" إلا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح لبنك الجزائر بشراء "سندات الخزينة العمومية" في السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق.

- فيما سبق (تقليدياً)، كان البنك المركزي لا يكتتب فقط إلا الأوراق المالية عالية الجودة، فهو ووفق قوانين استقلالية البنك المركزي يعتبر متعاملاً اقتصادياً مستقلاً يتعامل في السوق النقدي وفق الأساليب الاستثمارية المعمول بها، مما جعله يعزف عن اقتناء "سندات الخزينة" نظراً لحالتها غير الجيدة، فهي في غالبيتها أصول ذات جودة أقل". ولكن وفي ظل اعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي، فإن "بنك الجزائر" سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، ودون اعتبار لجودتها المالية، كما وسوف يمدد مدة قروضها. ما سوف يوفر سيولة هائلة للخزينة تمكنها في دفع ما عليه، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.

- وفق قانون النقد والقرض وفي ظل القوانين الاقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد، ولكن ووفق التعديل الجديد تخلص "بنك الجزائر" من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية. وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد (Djeouadi, 2017).

4-1- مجريات اعتماد التمويل غير التقليدي في الجزائر:

اعتمدت الحكومة قراراً صادق عليه مجلس الوزراء لتعديل قانون القرض و النقد في سياق مسعى الحكومة اللجوء الى التمويل غير التقليدي لتغطية العجز في الموازنة بالخصوص وانعاش الاقتصاد الذي تأثر

بفعل تراجع إيرادات المحروقات، ويسمح الاجراء الجديد لبنك الجزائر بإقراض الخزينة العمومية مباشرة، ويشير النص الجديد على ما يلي :

مشروع تمهيدي لقانون يتمم الأمر رقم 03 . 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 أوت سنة 2003، المتعلق بالنقد والقرض
إن رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور، لاسيما المواد 136 و 138 و 140 و 143 و 144 منه؛
وبمقتضى الأمر رقم 03 . 11 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 26 أوت سنة 2003،
المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم؛

وبعد أخذ رأي مجلس الدولة،

وبعد مصادقة البرلمان؛

يصدر القانون الآتي نصه:

المادة الأولى: تتم أحكام الأمر رقم 03 . 11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، بمادة 45 مكرر
تحرر كالاتي (الجريدة الرسمية، المادة 45 مكرر من الامر 03/11، 2017):

المادة 45 مكرر: يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس
(5) سنوات بشراء، مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على
وجه الخصوص في:

✓ تغطية احتياجات تمويل الخزينة؛ تم تنفيذ عملية شراء السندات المالية وفق الاتفاقية رقم 14 المؤرخة في
2017/10/29 المبرمة بين الخزينة العمومية وبنك الجزائر والمتضمنة تغطية احتياجات الخزينة العمومية
والتي استفادت بمبلغ 570 مليار دج لتغطية عجز الموازنة لسنة 2017. (بنك الجزائر، اتفاقية تغطية
احتياجات الخزينة العمومية، 2017)

✓ تمويل الدين العمومي الداخلي؛ من أجل تمويل تسديد الدين العمومي الداخلي وعلى وجه الخصوص
سندات الاقتراض للقرض الوطني من أجل النمو التي صدرت في 2016م وسندات الخزينة العمومية
الصادرة مقابل شراء الدين البنكي لسونلغاز وسندات الخزينة الصادرة لفائدة سوناطراك كتعويض عن
الفارق بين سعر الوقود المستورد وسعر مياه البحر المحلاة، تم تنفيذ عملية شراء سندات مالية وفق
الاتفاقية رقم 16 المؤرخة في 2017/11/07 المبرمة والمتضمنة تسديد الدين العمومي الداخلي
(الخزينة العمومية، 2017).

✓ تمويل الصندوق الوطني للإستثمار.

وتوضع هذه الآلية حيز التنفيذ لمرافقة إنجاز برنامج الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية والميزانية، التي ينبغي
أن تنقضي في نهاية فترة الخمس سنوات كأقصى تقدير إلى استعادة:

✓ توازنات خزينة الدولة،

✓ توازن ميزان المدفوعات.

تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر عن طريق التنظيم. أما المادة 2: فينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (H, 2017).
إن ادراج أداة جديدة للتمويل تعرف بـ "التمويل غير التقليدي" أو "التسهيل الكمية" وتعلق هذه الأداة بتعديل ذي طابع انتقالي يكون تنفيذه محدودا في الزمن، حيث تمت صياغته ضمن مادة واحدة لا تؤثر في مضمون بقية أحكام الأمر رقم 03-11 المتعلق بقانون القرض والنقد .

ويرخص مشروع هذا القانون لبنك الجزائر بصفة استثنائية ي وخلال فترة خمس سنوات للقيام بالشراء المباشر للسندات الصادرة عن الخزينة قصد تغطية حاجيات تمويل الخزينة وتمويل تسديد الدين العمومي الداخلي لاسيما سندات القرض الوطني للتنمية لسنة 2016 وسندات الخزينة الصادرة مقابل إعادة شراء الدين البنكي لشركة سونلغاز وسندات الخزينة الصادرة لفائدة شركة سوناطراك تعويضا عن فوارق أسعار الوقود المستوردة والمياه المحلاة، والسماح للخزينة عند الحاجة بتزويد الصندوق الوطني للاستثمار بموارد في إطار مساهمات الدولة في الاستثمارات أو التمويلات طويلة المدى لبرامج الاستثمار العمومي.

وتهدف الحكومة من خلال استحداث هذه الأداة لمنع العودة إلى المديونية الخارجية، وتكتسي هذه الأداة غير التقليدية -التي ستسمح للخزينة بتعبئة تمويلات استثنائية- طابعا انتقاليا محدودا في مدة قدرها خمسة سنوات سيكون استعمالها مؤطرا بشكل مضبوط وخاضعا لمتابعة متواصلة، وستتم مراقبة تنفيذ الحكم موضوع هذا المشروع عبر متابعة معايير النجاعة من خلال إجراء سيتم اتخاذه عن طريق التنظيم، كما ترمي الحكومة من خلال العودة إلى هذه الأداة أيضا إلى مرافقة برنامج اصلاحات اقتصادية وميزانية سيفضي - بفضل عقلنة النفقات العمومية وتحسين تحصيل الموارد الجبائية- إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية لا سيما تحقيق توازنات خزينة الدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

4-2- شروط تحقق سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر:

تم اعتماد مرسوم تنفيذي تضمن مجموعة من التدابير والاصلاحات الهيكلية والاقتصادية والمالية وذلك من خلال اربع محاور:

✓ استعادة توازنات خزينة الدولة من خلال تبني الاصلاحات بجديّة؛

✓ استعادة توازنات ميزان المدفوعات بتنويع مداخيل البلاد وضبط عملية الاسترداد والتصدير؛

✓ الاصلاحات الهيكلية المالية؛

✓ الاصلاحات الهيكلية الاقتصادية (نسيب، 2019، صفحة 25).

4-3- أسباب لجوء الجزائر الى التمويل غير التقليدي:

- ✓ تواجه الجزائر منذ 2014 صدمة مالية خارجية ناجمة عن تراجع أسعار النفط في السوق العالمية ترتب عنها انخفاض ملحوظ يفوق نسبة الـ 50 % من العائدات الناجمة عن صادرات قطاع المحروقات.
- ✓ التأثير السلبي من جهة على ميزان المدفوعات الذي سجل ابتداء من 2014 عجزا تفاقم في 2015 و 2016 ومن جهة أخرى في ميزانية الدولة وذلك في ظرف تميز بمواصلة الجهود التنموية.
- ✓ استهلاك كل الاحتياطات العمومية مما دفع بالخزينة الى تعبئة موارد إضافية من خلال اللجوء إلى قرض سني وطني اين استفادت الخزينة من فوائد معتبرة تم اقتطاعها من نتائج بنك الجزائر، وعلى الرغم من كل هذه المساهمات تبقى الخزينة في حاجة إلى التمويل بقيمة تفوق الـ 500 مليار دينار بالنسبة لسنة 2017 .
- ✓ بقاء الاسعار في الاسواق البترولية عند مستوياتها المتذبذبة والمنخفضة من حدة الضغوط على خزينة الدولة على المدى القصير والمتوسط؛
- ✓ ضبابية الرؤى المستقبلية مما يشكل خطرا على قدرات الدولة في مواصلة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ تعرف السوق النقدية والمالية الداخلية انكماشاً في قدراتها مما يحد من امكانيات تمويل الاستثمار الاقتصادي؛
- ✓ رفض السلطات العمومية اللجوء الى المديونية الخارجية (Alger Presse Service, 2017).
- ✓ تشير أهم الإحصائيات التي تبين الحالة المالية والنقدية للاقتصاد الجزائري قبل اللجوء إلى اعتماد التمويل غير التقليدي كآلية لاستمرارية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر إلى انخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك على مدار سنتي 2015 و 2016 ، حيث انتقلت من 2731 مليار دينار مع نهاية 2014 إلى 1833 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015 ، لتبلغ 821 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 .

4-4- وجهة التمويل غير التقليدي الممنهج في الجزائر:

الوجهة الأساسية لميزانية الاستثمار للدولة بدل نفقات التسيير وذلك استجابة لحاجيات التنمية البشرية ولإنجاز المنشآت ومرافقة التطور والتنمية، هذا الاقتراض للخزينة العمومية من قبل بنك الجزائر يمكنها من مواجهة العجز وتحويل بعض ديونها لدى البنوك أو مؤسسات عمومية ومنح موارد للصندوق الوطني للاستثمار لكي يتسنى له الاسهام في التنمية الاقتصادية.

4-5- احتياطات التقليل من مخاطر التمويل غير التقليدي في الجزائر:

- ✓ التحكم في معدلات التضخم؛
- ✓ محاسبة المفسدين واسترجاع الاموال وتطبيق عقوبات مالية على المتورطين؛
- ✓ محاولة ضبط فاتورة الاسترداد والتقليل من المواد المستوردة بتنفيذ المنع الاداري المؤقت أو الكلي لبعض المواد؛

- ✓ توجيه التمويل الى الاستثمار والمشاريع الانتاجية بدل الاستهلاكية؛
- ✓ التعامل مع ادوات السياسة النقدية وتحريكها بما يحقق الاستقرار النقدي المؤدي الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ضمنها تحريك معدل اعادة الخصم.

5- تداعيات تبني التمويل غير التقليدي في الجزائر:

ضخ بنك الجزائر 2185 مليار دج انطلاقا من نوفمبر 2017 (حوالي 19 مليار دولار) لتغطية عجز الخزينة العمومية والذي ارتفع الى الضعف سنة 2018 مما جعل المخاطر تتزايد مع دخول البلاد في حراك شعبي والمطالبة بتوقيف العمل به ولعل من ضمن المخاطر نجد:

مخاطر التمويل غير التقليدي الممكنة في الجزائر:

5-1- خطر خلق الدين العمومي الداخلي: متطلبات تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي يفرض على الدولة الجزائرية ومع تبنيها نمط اقتصادي اجتماعي التكيف لتلبية الاحتياجات الاساسية للسكان ومن ضمنها اتفاق على برامج الصحة والاسكان والتعليم والحماية والدفاع وباعتبار مداخيل البلاد متأينة من مداخيل قطاع المحروقات بأكثر من 60% كجباية عادية بالعملة الوطنية لا تغطي حجم المبالغ الحقيقية للنفقات العامة مما تلجأ الدولة الى تمويل ميزانيتها بطرق مختلفة ولعل من بينها التمويل غير التقليدي الذي يشكل ضغط عليها بحكم محدودية مصادر تمويل الميزانية وتركزها على مورد واحد ممثلا بالموارد الاستخراجية الذي تحدد اسعارها في البورصات العالمية، هذا الاخير تكون تبعاته ممثلا بالفوائد وخدمات الدين التي تتراكم كلما عجزت الدولة عن أداء التزاماتها في الآجال المتفق عليها.

5-2- خطر التضخم وتدهور القدرة الشرائية: الاتفاق العام له حدوده الخاصة مثلما حدث في الازمة المالية العالمية الاخيرة، والاتفاق النقدي المشجع للبنى التحتية وتفضيل آلية طبع النقود بدون غطاء محدد يمكن ان يضع البلاد في ضغوط تضخمية كما حدث لفنزويلا 2016 وادخالها في متاهات (Mebtoul, 2017).

✓ ارتفاع تكاليف المشاريع المستقبلية؛

✓ ارتفاع معدلات البطالة؛

✓ التقشف الموازي؛

✓ تدهور التصنيف الائتماني للدين الخارجي.

5-3- تدابير نجاح أداة التمويل غير التقليدي المعتمدة في الجزائر:

هنالك العديد من التدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية في الجزائر لتحقيق أهداف استخدام آلية التمويل غير التقليدي ومن ضمنها نذكر:

✓ التحكم الجيد في النفقات العمومية وخاصة نفقات التسيير مع ترشيد نفقات التجهيز

✓ تحسين عملية أداة التحصيل للموارد الجبائية العادية

✓ التسيير العقلاني لأملاك الدولة من خلال عصنة الادارة وتسريع عمليات مسح الاراضي وتسهيل الصفقات العقارية للمواطنين وتحسين وتيرة حصول المتعاملين على العقار المنتج والفعال؛
✓ اصلاح وعصنة المنظومة البنكية مع تكييف الاطار التشريعي والتنظيمي، وتطبيق تدابير أنظمة الدفع وتعزيز الانظمة المعلوماتية للبنوك وتخفيض آجال دراسة ملفات القروض من خلال تطبيق لامركزية اتخاذ القرار وتطوير سوق القرض؛

✓ تطبيق خارطة الطريق المصادق عليها من قبل مجلس الوزراء في جويلية 2016 المتضمنة عدة اصلاحات،
✓ إصلاح الادارة الجبائية وعصرتها لتحسين التحصيلات وارساء الجباية المحلية مع تطوير نظام الرصد ومعاينة المحتالين، وتسيير يمتد على سنوات لميزانية الدولة وعقلنة النفقات العمومية مع تقليص نفقات التسيير الى الحد الادنى؛

✓ اصلاح سياسة الدعم العمومي (B, 2017).

6- النتائج: ومن ضمن النتائج المهمة نجد ما يلي:

✓ التمويل غير التقليدي آلية معتمدة في تحريك الاقتصاديات المتطورة ولا تواكب حركة الاقتصاد الجزائري نظرا لطبيعة انتاجها ومداخلها المعتمدة أساسا على قطاع المحروقات.
✓ خسارة على طول الخط من تبني هذه الآلية تأثيرها السلبي على القدرة الشرائية للمواطن وللمؤسسات، وجعل الدول الاجنبية تتجنب الطلب على الدينار الجزائري الا للضرورة.
✓ حجم التصدير خارج قطاع المحروقات للاتحاد الاوربي لم يتجاوز 3 مليار يورو خلال فترة الدراسة بينما اجمالي الاستيراد تجاوز 80 مليار يورو مما يهدد كيان الاقتصاد الوطني، فخسائر البلد من الناحية الاقتصادية تبقى كبيرة جدا، والتي انعكست على أداء الاقتصاد والمجتمع ككل.
✓ تأكل الاحتياطات الوطنية من العملات الصعبة لأقل من 79 مليار دولار سنة 2019م يضعف وزن وقوة العملة المحلية .

✓ تهريب اموال ضخمة الى الخارج تحت ذريعة الاستثمار في الخارج والاستيراد المنتج؛

7- الخلاصة: إن إشكال الحكومة الجزائرية السابقة أنها مرت بأوقات فساد أثرت بشكل كبير في اتخاذ القرارات الصائبة من قبل المختصين والخبراء وخاصة الاقتصاديين وأن استخدام آليات إقراض لتمويل عجز الخزينة العمومية ولاستمرارية التنمية الاقتصادية المعتمدة منذ 2001م، تعتمد على نظريات لها شروط وخصائص تتميز بها اقتصاديات الدول لتحقيق فعاليته، ولعل البعد الاجتماعي المطبق في واجهة السياسة الاقتصادية التنموية الجزائرية ممثلا بالدعم الواسع وغير المضبوط هو أساس فشل نموذج التنمية، وهو ما يستدعي إعادة النظر فيه كأحد الخيارات لعقلنة وترشيد السلوك الاقتصادي للحكومة، واعادة بعث برنامج النمو الاقتصادي وفق أسس إقتصادية مضبوطة من قبل مختصين.

اقتراحات الدراسة: من بين الاقتراحات التي يمكن ان تأخذها الجهات الوصية على القطاع نجد ما يلي:

ضرورة اعادة النظر في تطبيق آلية التمويل غير التقليدي، بتعيين خبراء في التخصص سواء في الاقتصاد او مجال طرق التمويل الدولي لوضع خطة طريق محكمة تتماشى مع نمط وسلوكيات المجتمع الجزائري. مكافحة الفساد بكل اشكاله ومتابعة المتورطين مع استرداد الاموال المنهوبة بكل الطرق القانونية.

العمل على ايجاد طرق ووسائل للبحث عن مصادر تمويلية تعطي للحكومة هامش أمان لتنشيط الدورة الاقتصادية للمؤسسات، مع اعادة الاعتبار لبورصة الجزائر مع ضرورة مرافقة المؤسسات الاقتصادية.

- 8C% 20% D9% 85% D8% B4% D8% B1% D9% 88% D8% B9% 20% D9% 82% D8% A7% D9% 86% D.
2. B, M. (2017, 09 10). Financial, banking and fiscal reform and exceptional recourse to non-traditional financing. Consulté le 02 14, 2019, sur Al Masaa Newspaper: <https://el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86/%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A-%D9%88%D8%AC%D8%A8%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%88%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%20%D8%BA%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%AF%D9%8A/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%20%E2%80%9C%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%20%D8%BA%D9%8A%D8%B1%20%D>
 3. Djeouadi, N. (2017, 09 13). Sources of “unconventional financing” of the Algerian public treasury Modern financing mechanisms in a traditional economy !?. Consulté le 08 15, 2019, sur El Tahrir: file:///C:/Users/acer/Desktop/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%20%D8%BA%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%AF%D9%8A/%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%20%E2%80%9C%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84%20%D8%BA%D9%8A%D8%B1%20%D
 4. H, H. (2017, 9 8). This is stipulated in the amendment of the Loan and Cash Law. Consulté le 08 15, 2019, sur <http://www.eco-algeria.com/node/1594>
 5. Mebtoul, A. (2017, 06 18). Le program du gouvernement et le financement nonconventionnel: risque inflationniste. Consulté le 05 13, 2019, sur <https://www.algerie1.com/actualite/le-programme-du-gouvernement-et-le-financement-non-conventionnel-risque-inflationniste>
 6. Official Juridique cash and loan amended and supplemented by Law No. 17/10 of 11/10/2017, 57 Algeria.
 7. Official Juridique. (07 03, 2018). Presidential Decree No. 18/86 of 05/03/2018. (15). Algeria.
 8. Public Treasury. (07 11, 2017). Payment of internal public debt. (16). Algeria
 9. Tahir to Tarash. (2005). Bank Technologies. Algeria: University Press Office.
 10. Anfal Nasib. (2019). Challenges and reforms associated with Algeria's unconventional financing policy. *Journal of Banking Financial Economics and Business Administration*, 5 (1), p. 25.
 11. Bakhta Btaher. (2019). Unconventional financing is a good mechanism for dealing with the crisis or a threat to the Algerian economy. *Journal of Banking Economics and Business Administration*, 5 (1), p. 42.
 12. Bank of Algeria. (29 10, 2017). Agreement to cover the needs of the public treasury. (14). Algeria.
 13. Bank of Algeria. (April 2017, February 2018). The financial and monetary situation of the Algerian economy. Algeria.
 14. Sherif Boudry. (2017). Feasibility of the policy of reducing the Algerian dinar to face the repercussions of the oil shock. *Journal of North African Economics* (16), p. 138.
 15. Nabila Meseliti, Salima Ben Zouma, and Yazid decide. (2018). Unconventional financing in Algeria - reality and prospects. *Journal of Contemporary Economic Research* (1), p. 4.
 16. Waleed Al-Ashi (Jun, 2018). Experience of quantitative management in Algeria. *Journal of Economics of Business and Finance* (6), p. 261.
 17. Mahamoud Shehab Magdy. (1999). *Financial Economics* (First Edition). Egypt: New University Publishing House.
-

